

مرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩١  
بتعديل المادة رقم (٨١) من قانون التجارة  
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين .  
بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ بإصدار قانون التجارة ،  
وبناءً على عرض وزير التجارة والزراعة ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :  
المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (٨١) من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ النص الآتي :  
«مادة (٨١) :

- ١ - تُستحقّ الفوائد عن التأخير في الوفاء بالديون التجارية بمجرد استحقاقها ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك . ولايجوز في أي حال ان يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من مبلغ الدين الذي حسبت عليه الفوائد ، وذلك في حالات الديون التي لاتتجاوز فترة سدادها سبع سنوات ، وكل اتفاق على خلاف ذلك يعد باطلاً .
- ٢ - وللدائن حق المطالبة بتعويض تكميلي يضاف الى فوائد التأخير دون حاجة الى إثبات ان الضرر الذي يجاوز هذه الفوائد قد تسبّب فيه المدين بغش او خطأ جسيم» .

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين  
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع  
بتاريخ : ٩ محرم ١٤١٢هـ  
الموافق : ٢٠ يوليو ١٩٩١م